المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.59151/.v8i4.413

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 3-8-2024
تاريخ القبول: 8-10-2024

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في علوم الوحي والدراسات الإنسانية

مراجعة كتاب

«علوم القرآن؛ نقد العلمية ومقاربة في البناء»

نبيل صابري [1]

SABRINABIL02@GMAIL.COM

الملخص:

إن علم علوم القرآن لا زال يعاني من عدة إشكاليات مفهومية ومنهجية، وفي ظل مناقشة الأفكار التجديدية والمقاربات التأسيسية، جاء هذا المقال لمراجعة كتاب «علوم القرآن نقد العلمية ومقاربة في البناء» للدكتور خليل اليماني، وقد قام العمل على شقّين؛ الأول: مناقشة الكاتب في أهم القضايا التي طرحها من خلال سرد إشكاليات الكتاب الأساسية ونقدها، والثاني: متابعة أهم الإشكاليات الجزئية ومتابعتها بالتقويم، وقد خلص المقال إلى أنه بالرغم من قيمة الكتاب وغزارة المادة المبثوثة فيه إلا أن الطرح الذي تقدم به في شقّيه النقدي والبنائي قد اعتوره التداخل والضعف، وبالتالي فهو لا يساعد على تجاوز إشكالية العلم، والإجابة عن إشكالياته العميقة.

الكلمات المفتاحية:

استشكال منهجي، مقاربة في البناء، اقتراح تأسيس، نقد علوم القرآن، أنواع علوم القرآن.

(1) دكتور في الدراسات القرآنية، أستاذ متعاقد بجامعة الجزائر1، له عدد من الأعمال المنشورة في مجال القرآن الكريم.

للاقتباس: صابري، نبيل، مراجعة كتاب «علوم القرآن؛ نقد العلمية ومقاربة في البناء»، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج8، ع4، 2024، 150 - 173.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أُجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS
Received: 2024-8-3
Accepted: 2024-10-8

دورية نماء
فصلية محكمة متخصصة في
علوم الوحي والدراسات الإنسانية

"Qur'anic Sciences: Scientific Criticism and an Approach to Construction": A Book Review

Nabil Sabri[2]

SABRINABIL02@GMAIL.COM

ABSTRACT:

The science of Qur'anic sciences still suffers from several conceptual and methodological problems. In light of the discussion of renewal ideas and foundational approaches, this article aims to review the book "Qur'anic Sciences: Scientific Criticism and an Approach to Construction" by Dr. Khalil Al-Yamani. The article is divided into two parts: the first discusses the author's most important issues that he raised by listing and criticizing the book's basic problems, and the second focuses on the most important partial problems and follows them up with an evaluation. The article concluded that despite the value of the book and the abundance of material presented in it, the proposal presented in its critical and structural aspects was marred by overlap and weakness, and therefore it does not help in overcoming the issue of science and answering its deep problems.

KEYWORDS:

Methodological Problem, Approach to Construction, Proposal for Establishment, Criticism of Quranic Sciences, Types of Quranic Sciences.

(2) Doctor of Quranic Studies, Associate Professor at the University of Algiers 1, has several published works in the field of the Holy Quran.

Cite this article as: Sabri, Nabil, Book Review: (Qur'anic Sciences: Scientific Criticism and an Approach to Construction), Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 8, issue 4, 2024, 150 - 173.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

مقدمة:

إثراءً للنقاش العلمي الجاد، وتثويرًا لعلم القرآن ومقاربته في التصوّر والتصوير، تأتي هذه المراجعة لتُسائل طرحًا جديدًا أثاره الباحث المتميز الدكتور خليل محمود اليماني[3]، وذلك في كتابه «علوم القرآن نقد العلمية ومقاربة في البناء» الصادر سنة 2023م في طبعته الأولى عن مركز نماء للبحوث والدراسات.

يقع الكتاب في 336 صفحة، وقد سلك فيه أسلوب النقد مشفوعًا بالتحليل والبناء، محاولًا تقديم مشروع يخدم علوم القرآن من خلال استشكال منهجي جذري للكتابات والقوام الخاص لعلوم القرآن ثم اقتراح تأسيس جديد لها[4]، وهدف الباحث الذي يتغيّاه في ضوء الدراسة المقدمة هو تصدير الرؤية المتبنّاة لاستشكال الخلل المنهجي لعلوم التراث قاطبة وإعادة بنائها من جديد.

تتمثل القيمة العلمية للكتاب ابتداءً في اختصاص كاتبها الذي له عناية بالغة بتحرير النزاع في قضايا الدراسات القرآنية، حيث عالج إشكال كثير من تخصصات العلم الدقيقة؛ كعلم التفسير، وبناء المدارس التفسيرية، وبناء الرتب العلمية للمفسرين، وتأسيس أصول التفسير، وتصنيف التفاسير، وغيرها من الأطروحات التي نشرها وبذل فيها جهدًا واضحًا، وهذا ما يعطي لنا دراسة قد نضجت من خلال تقليب العلم والتدقيق في ثناياه.

كما تتمثل قيمة الكتاب في تقديم تصورات جديدة، ومعالجة إشكالات دقيقة، بِلُغَةٍ سلسلة قد تميزت بالوضوح والجودة، مبنية على المنهج الوصفي التحليلي، ومثل دراسة الدكتور خليل اليماني لم

---

(3) باحث في الدراسات القرآنية، حاصل على الدكتوراه من جامعة الأزهر وعضو هيئة التدريس بها، له عدد من المؤلفات والدراسات المنشورة، منها؛ حجية تفسير السلف عند ابن تيمية - دراسة تحليلية نقدية، توظيف الإسرائيليات في التفسير - دراسة تحليلية تأصيلية (مركز تفسير)، أسباب توقف نمو العلوم التراثية، قراءة نقدية لـ«رسالة في الطريق إلى ثقافتنا» (مركز نماء للبحوث والدراسات)، وغيرها.

(4) وقد كانت فكرة الدراسة الأولى تدور حول نقد علمية علم علوم القرآن والتشكيك في أهليته، وذلك من خلال افتقاده لجوهر القضية العلمية التي تبنى عليها العلوم وتتوارد، ومن ثمّ قاده البحث لنقاش المسائل والكتابات والمناهج في ضوء تلكم القضية، وتوصل لنتائج جديدة، مفادها باختصار أن العلم مأزوم منهجيًّا وبصورة بالغة المركزية، وأنه بلا ثمرة وجدوى حقيقة من وراء وجوده، كما أنه غير قادر على إنتاج مادة معرفية خاصة به، ولا يمتلك بنية موضوعات منضبطة، وليس له موضوع اشتغال خاص يعمل على دراسته، ويتعذر إقامة مقررات تدريسية خاصة به... إلخ، وقال إنه لو تجاوزنا شرط ضرورة كلية القضية وحاولنا النظر بعيدًا عن هذا الشرط والمعيار فإن هذا لا يغير من حقيقة الموقف، وأننا أمام علم مشكل جذريًّا ويتعذر استمراره.

أما الدراسة الثانية فتمركزت حول تقويم المنجز في البناء المنهجي الحاصل للعلوم القرآنية ككل، واقتراح رؤية جديدة لبناء هذه العلوم، متحدثًا عن منجز الدرس التراثي والمعاصر لبناء علوم القرآن، ثم خطوات وكيفيات بناء علوم القرآن من خلال كيفيات ضبط القضايا وتحريرها، وتصنيف القضايا وأنماطها، وضبط مبادئ القضية ومحاور بناء المقررات التعليمية للقضايا، وبعدها تطرق للمقاربة التطبيقية مقدمًا نموذجًا متفردًا حسبما توصل إليه من نتائج وثمرات.

تنشأ من فراغ، بل تولدت من رحم الخلل المنهجي في المصطلح والصياغة والتصنيف والترتيب، وكانت نتيجة حتمية للأعطاب الحاصلة في البناء النسقي والمفهومي لكثير من القضايا، ما يزيدنا تأكيدًا على قيمة الطرح وحاجته الملحة في سوق العلم والمتخصصين.

هذا وإني أجد نفسي مدفوعًا لشكر الباحث على خوضه غمار مسائل قد أغفلت، وقضايا قد أهملت، وأشد بيده على مشروعه الواعد في النقاش الجذري الموسع لما تراكم عبر قرون، وأهنئه على جرأته التجديدية، ولمساته التقويمية، فإنّ العلم لا بد أن يصقل مرة بعد مرة، حتى يصل لمرحلة النضج والاكتمال.

وحيث لا مناص في سبيل تجديده وإحياء رواكده من التصادم بين الأفكار، والتدافع بين الأقلام، فهذه سنة كونية لا محيد عنها، فإن الدراسة التي بين أيدينا على نفاستها وقيمتها والجهد الذي بذل فيها، فإنها قد حوت عددًا من الإشكالات العميقة والتساؤلات العديدة؛ وقد تباينت مع الرؤية التي أتبنّاها واشتبكت إلى حد بعيد، ولذا رقمت هذه الأوراق المعدودة لأبدي رأيي فيها، وأتساءل عن جديتها وقوة أفكارها، ورجاء أن تتلاقح مع نتاج ثمرها.

ونظرًا لطول مادة الكتاب وتشعب الأفكار فيه، فقد ارتأيت تقريب التقويم من خلال دراستين: الأولى: رصدت فيها أهم الإشكاليات وجذورها مع إتباعها بأهم الملاحظات، والثانية: أشرت فيها لبعض الإشكاليات الفرعية المتعددة باختصار ثم أرفقتها بما ظهر لي من تعقبات نقدية، إلا أن القارئ لما كتبناه سيخرج بتصور كامل عن مرئية الدكتور خليل اليماني وتوجهه الذي تبناه في طرحه، وموقف القراءة التي قدمناها، علما أني اقتصرت في نقاط محل المؤاخذة على الفكرة العامة للكتاب حتى لا يطول التعقيب، وأحلت في الهامش لمكانها لمن أراد التفصيل في حيثياتها وأبعادها.

الدراسة الأولى: مناقشة الإشكاليات الأساسية

1) ارتكز جهد الباحث في التقويم والبناء على القضية والحيثية، فالقضية عنده هي القاعدة الأولى التي ينبغي توفرها في كل علم حتى يستحق الاستقلال وينال شرف العلمية، وإلا ظل هائمًا بغير حدود، سارحًا بغير ضوابط، والقاعدة التي ظل يكررها في جوانب الكتاب وعند كل إشكال ومنعطف لم يدلل عليها في البداية، ولم يأت بما يشفع لقبول دعواه، ولم يذكر سنده في ذلك من علماء المنطق والمناهج والابستيمية وتواريخ العلوم.

والمعهود في مبادئ العلوم ذكر الموضوع بناء على أن العلوم -كما هو مقرر- إنما تتمايز بموضوعاتها،

وقد يتوسع البعض فيدخل المسائل، وربما يُقيّد الموضوع بقيد الحيثية حتى تتضح معالمه أكثر، وتكون أقرب للانضباط، وعليه فمعايرة أي علم إنما يجب أن تكون وفق منظور الموضوع، فيقال مثلًا: موضوع علوم القرآن هو القرآن الكريم من حيث النزول والنسخ أو من حيث المباحث الكلية التي تنضوي تحتها علائق الفنون الجزئية المتناسبة معه، ومتى تميز العلم بموضوعه استحق الاستقلال وبان عن باقي العلوم الشرعية وغير الشرعية.

وهذا كافٍ لجعله علمًا من العلوم المستقلة، أما صعوبة الحدّ وكثرة الأنواع وتداخلها أو عدم ظهور القضية فهي مشكلات ثانوية، ولا ترقى أبدًا لأن تكون سببًا للتشكيك في علمية العلم وأهليته، ويمكن تجاوزها بالدراسات الجادة، والأطروحات العميقة.

2) إن نقده للقضية والحيثية التي يقوم عليها العلم قد بناها على مداخل وتصورات الكاتبين في علوم القرآن، وكثير من تلكم المداخل هي خاطئة بالأساس وتحتاج لمراجعة، وعليه فالبناء التصوري الذي انطلق منه المؤلف في التأسيس يعتوره العطب وقدر كبير من الإبهام، مثل الحديث عن التفريق بين الإضافي والمدون[5]، وسبب التسمية بالعلوم لا العلم[6]، وجميع ما ساق من إشكالات ومغالطات، وهذا الشرخ الحاصل أراه قد حوّل مسار البحث وأثّر على النتائج، فعوض أن ينطلق في التأسيس والمراجعة من لدن العلم وأساسياته حتى يحكم عليه بالشذوذ أو عدم الأهلية، انطلق في محاكمته من تصورات خاطئة، كانت هي الأحرى أن تعالج وتوجه وتُسدد، لا أن تجعل مسبارًا للتشكيك في الأهلية، وميزانًا في الاعتبار.

3) اعتمد الباحث بشكل كبير أيضًا على إشكالات العلم أثناء نقده للعلمية، وذلك مثل كبح ولادة علوم تقعيدية للممارسات المعرفية، والتنظير لبعض الممارسات بشكل خاطئ، وغياب المقررات المتدرجة، والحقّ أن ضعف الأطروحات لا علاقة له بمفاصل العلم وتكوّنه، بل يرتد ذلك لطبيعة الدراسات ومناهجها المتبنّاة في التحرير، والعقلية التخصصية التي يبنى بها الإطار المعرفي، خاصة إذا علمنا أن الفن -بوجه عام- يعاني من عدة إشكالات صياغية وتنظيمية، ولا زال يحتاج لتكملة البناء والتقويم حتى يؤدي الغرض المناط به، ويسلم من المصادرات والاعتراضات، فلو كانت الدراسة موجهة لنقد الآليات والأطر الحاكمة لتطوّر العلم وتصوره لا إلى العلمية والقضية لكانت أضبط وأسلم، وأجود وأقوم.

(5) ص 50.
(6) ص51

4) من الإشكالات العميقة في صلب الطرح هو إطلاق الأحكام وإصدارها دون سبر أحوالها واستبيان حقيقتها، وقد انجرّ هذا الخطل على كثير من المقاربات النقدية التي أثارها الباحث، فيقول مثلًا عجْز العلم عن توليد المصطلحات والمناهج والتيارات ثم لا يعقد بعدها تطبيقًا على أحد الأنواع القرآنية، ولا يعقد مقارنة بين الكتب التراثية، ولا يعطي حسابات أو بيانات، أو يقوّض كتب الموسوعات الاصطلاحية، والمفروض أن يطيل النظر ويقدم الحجج حتى تصح مرئياته، ويقدم إحصائيات دقيقة.

5) لم يفرق الباحث في كتابه وبشكل خاص في جزئية كيفيات التشكل بين علوم القرآن كعلم له دلالة مفهومية وتواضع تراثي بين العلماء، وبين علوم القرآن كعلم جمعي تنويعي، وتوجه لمناقشة الكتابات التي تعاني من اضطراب بيّن معقبًا عليها ومستغربًا من نتائجها، والحق أن المسألة التاريخية عصب العلم وجوهره، ولا يمكن فهم معطياته إلا في ضوء تحليل الاستعمالات المختلفة من القرن الأول للخلوص بنتائج تلامس الحقيقة وتقاربها.

وعليه؛ فلو كان نظره مبنيًّا على المفهوم التاريخي المؤسِّس لوجود علم علوم القرآن القائم منذ الصدر الأول، والمقعِّد بأن الكتابات التجميعية ما هي إلا جزء من العلم الإجمالي للعلم، لا التفصيلي المحرر، لما احتاج إلى نقد العلمية وحشد كل تلك الاستدلالات والمساءلات.

6) من المعلوم به في تاريخ العلم بشكل عام أن الكتابات التنويعية بدأت تتتابع وتتلاحق مع البرهان والإتقان، ثم تلتها كتب أخرى، ولا زال الفن يشهد في كل مرة ازديادا بالغ الكثرة، والعيب في الدراسة التي بين أيدينا أنها بنت مختلف أفكارها حول علوم القرآن من خلال كتابين أو ثلاثة، وكأن العلم لم يشهد نضوجًا في معالجة القضايا، وتحريرًا لكثير من مسائل النزاع، والواجب أن يطال النظر لأمثلة من مختلف القرون، وتجرى الموازنة بينها، ليستقيم النظر، وتصح الرؤيا.

7) كان بإمكان الباحث أن يختصر الكتاب في أقل مما هو موجود بكثير، وذلك حتى يكون أدعى للقراءة، وأبعث على التناول، خاصة وقد اتّسم الطرح بتكرار الأفكار وسوقها بطرق مختلفة، فلو ركز على لبّ المحاور وعالج آفاتها مباشرة لجاد سبك الكتاب وأوصل الفكرة بأقصر طريق.

8) لم يهتم الباحث طوال مساءلته وتقويمه بقضية المصطلح، ولم يرع اهتمامًا لاستعمالات العلماء المصطلحية وتوظيفاتهم السياقية له في مختلف المواطن والمواضع، وهذا مزلق منهجي خطير؛ لأنّ العلوم تُعرف باصطلاحاتها وحدودها، ومعايرة الفنّ تبدأ من خلال رصده، ومحاولة فهمه، ومتابعة التطور الذي طرأ عليه، وذلك ما يقود لحلّ كثير من المعضلات في مختلف المستويات، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، «وإن مفتاح التراث هو المصطلحات، وإنما تؤتى البيوت من أبوابها، وأبواب كل علم مصطلحاته».

الدراسة الثانية: مناقشة الإشكاليات الفرعية

وهي كثيرة جدًا، ومبناها على التصور والطرح الذي تبناه المصنف، والموقف الذي اتخذه إزاء العلم، وسأكتفي بالإشارة إلى بعضها؛ شذوذ تسمية العلم بعلوم[7]؛ استشكل الباحث وجه تسمية العلم بعلوم، مع أن هذا اصطلاح قد استعمل منذ القرن الأول مئات المرات، وتعاقب المؤلفون على تسمية مصنفاتهم والعنونة لها بعلوم القرآن، وأين الإشكال في أن يكون خلاصات لعلوم أخرى، إذا علمنا أن القرآن أم العلوم وينبوعها، فهي دائرة في فكله خادمة ومستفيدة ومستندة، مؤثرة ومتأثرة، والعلوم تتلاقح فيما بينها وتتكامل، ولها قدر من البينونة والاشتراك، ولكن في الإطار الذي يمتاز به كل علم، فالنسخ في الحديث غير النسخ في القرآن، وهكذا.

عقب على الدكتور سالم أبو عاصي بأنه لا توجد تسمية تراثية لعلوم القرآن بعلوم التفسير[8]، وأشار إلى صنيع السيوطي وقصده في كتابه التحبير الذي أراد به مماثلة شيخه الكافيجي، والحقيقة أن السيوطي أراد حقيقة تسمية علوم القرآن بعلوم التفسير، ويشهد لذلك تسمية علوم القرآن بعلوم التفسير في كتابه النقاية، وتعريفه له في إتمام الدراية، وكذا موضوعاته التي كانت بالفعل عين ما تغياه في سلسلته القرآنية التي ابتدأها بالنقاية، وختمها بالإتقان، فالمباحث نفسها، والمنهج نفسه، والهدف نفسه، ولم يسر أبدًا وفق سير الكافيجي في التنظيم والاستدلال والخطة البحثية.

تعذر صياغة التعريف، ولا تقدم التعاريف حدًّا جامعًا لما يدخل وما لا يدخل[9]؛ إن تعذر صياغة التعريف أو صعوبته لا يعكس أنه بلا مفهوم خاص، وأن قضيته ليست علمية، بل يرجع ذلك لأسباب كثيرة، من بينها عدم الإحاطة الشاملة بجميع مناحي المعرّف، وعدم الاجتهاد المعمق القائم على نظرات مطولة في التاريخ والمضمون، وكذا التقيد بتعريف المناطقة في الحد الجامع المانع.

عدم حيازة العلم لثمرة وعدم انضباطها [10]؛ بل العكس من ذلك، فثمرة علوم القرآن هي خدمة القرآن سواء كان ذلك بتعظيمه ومعرفته، أو الاحتراز عن الخطأ فيه والتنقيص منه، فغرض موضوع التجويد مثلًا: صون اللسان عن اللحن في كلام الله تعالى، وهو داخل تحت الاحتراز عن الخطأ فيه، أو التنقيص منه، وغرض علم التفسير: الاطلاع على عجائب كلام الله عزّ وجل وامتثال أوامره ونواهيه،

(7) ص50.
(8) ص52، 194.
(9) ص53.
(10) ص57.

وهو مندرج تحت تعظيم القرآن ومعرفته.

فالثمرة في غاية القوة وتستأهل الإقبال عليها والانشغال بها، وليست ثمرة العلم مبصرات تتعلق بمجرد التعرف على أنواع العلوم الخاصة.

ثم إن الناظر في علم علوم القرآن والمتفقه من كتبه لا يمكن بحال أن يصبح متمكنًا ضليعًا، إذ لم يقل بهذا أحد من المتخصصين، بل عليه أن يرجع للتآليف المفردة والكتابات الدقيقة، ويزاوج بين النظر والتطبيق، وهكذا الشأن في باقي العلوم، فمن قرأ كتب أصول الفقه وأراد تثوير مسألة من مسائله كالاجتهاد مثلًا، فعليه أن يرجع للدراسات الفردية والبحوث المعاصرة. وافتقاد العلم لقوة الاستيعاب لا يجعله خالي الثمار، معدوم الفائدة.

إن علم علوم القرآن علم إجمالي لا تفصيلي، يعنى بالتأصيل وتقريب بعض التطبيقات والتمثيلات، وعلى هذه الفكرة والمنهج سار الكاتبون في حقل الدراسات القرآنية بوجه عام، فمن رام التفصيل نظر في الكتب المعتنية بالسبر والاستيعاب، والإحاطة والشمول.

وعلى فكرة، يمكن تبني طرح الاستيعاب لكل الأنواع من طرف باحثين أو جهة رسمية، وجمع ذلك في موسوعة علمية جادة، ثم يسمى العمل باسم علوم القرآن، فهل يقال بعد ذلك إن ثمرة العلم غير منضبطة؟

لا يعاني العلم من إشكال الهوية والعلمية وافتقاد القضية المعرفية بقدر ما يعاني من ضبط النظر في المحددات والعرض والمداخل والمناهج.

عدم امتلاك العلم لموضوع اشتغال معرفي محدد الملامح[11]؛ يعتبر الكثيرون موضوع علوم القرآن هو القرآن الكريم من حيثيات تتعلق به، وهذا صدق ما تشهد به المؤلفات في هذا الصدد، فكل قضية موضوعها القرآن الكريم وتتعلق به صح نسبتها لعلوم القرآن الكريم في المفهوم العام، ولا حرج علميًّا من إدراجها تحت نوع كلي جامع بشرط المناسبة.

ووفق موضوع القرآن الكريم المقيد بالدوحات الكلية الناظمة لمختلف الجزئيات يتميز علم علوم القرآن.

علم بلا مباحث وموضوعات[12]؛ ترتكز هذه الفكرة على سابقتها، فنقد الموضوع يؤدي لنقد المسائل المتناثرة التي يجمعها الموضوع، وبناءً على ثبوت موضوع القرآن الكريم يرتفع إشكال المباحث، فالمهم أن

(11) ص62.

(12) ص64.

يكون للنوع القرآني صلة قوية بالقرآن الكريم، ولا يهم فيما بعد اختلاف الغرض والمقصد والهدف، وإذا انضاف التنويع المرتب، فإننا حينئذ نكون أمام سياج موضوعي يعالج قضية واحدة، ويعطي انطباعًا بالشمول والتأسيس بعيدًا عن الفوضى والاضطراب.

وبالنسبة لعدم جدوى كتابات الحقل، فيرتد ذلك لعدم تبني خطة محكمة في التأليف ومحاولة التجديد، أو طرح إشكالات عويصة تنعش الساحة القرآنية، إذ الغالب محكوم بما هو مشاع من تنظيرات، ولا علاقة لذلك بطبيعة العلم التي يقوم عليها.

وكذلك صعوبة بناء قواعد البيانات على خلفية أن كتب الفن تشكل عائقًا في درك مضامينها ومعرفة مرئياتها لا يعد بحال ركنًا أو شبه ركن يعتمد عليه في دعوى اضطراب العلمية.

عجز العلم عن توليد المصطلحات والقواعد والمناهج الخاصة به[13]؛ كيف لعلم القرآن أن يكون معدمًا لجهاز اصطلاحي خاص به؟ وكيف لا توجد مذاهب اختلافية في الممارسات العلمية؟ ثم هل تقاس نسبة الاختلافات بدراسةٍ عُقدت أصلًا للمقارنة بين الإتقان والبرهان في ضوء الإشكالية التي تبنتها أو لم توفق في أبعادها؟

إذا كان الأمر كما ذكر، فتحت أي نظام اصطلاحي تُصنف مئات المصطلحات العلمية الواردة في كتب الفن، ومثلها من الخلافات في القواعد الكلية والمسائل الجزئية، ولو استعرضنا نوعًا واحدًا فقط من الأنواع القرآنية وليكن مثلًا أصول التفسير، فسنجد من الأمثلة ما يغنينا عن البيان.

عجز العلم عن توليد معرفة خاصة به[14]؛ على أساس أنه علم تجميعي من عدة علوم، ولم يتخلص من تبعيته لعلوم مشاركة، والحقّ أن الاقتراض بين العلوم المتجاورة سنة تكاملية، وكما يختص علم القرآن بعلوم منبثقة منه لا تجدها في أيّ ديوان، يتقاسم من جهة أخرى مع باقي العلوم التي تخدمه وتؤدي غرضه كاللغة والأصول والعقيدة والحديث.

وما هو حاصل اليوم من الاقتباس الكلي، لا يعني قبول تلك العلوم مطلقًا دون تمحيص، ثم بعد قبولها لا بد من إجرائها لمقاصد العلم وغاياته الأصيلة، وإبراز وجه الفائدة من إبقائها، ثم عرضها بطريقة قرآنية تباين وضعها الأصلي الذي اشتقت منه.

الاتساع الهائل لفروع العلم وعدم وجود سياج منهجي ضابط[15]؛ إنّ الاتساع والكثرة البالغة التي لا مبرر لها في كثير من الأحايين تشكل عبئًا ثقيلًا على تطور العلم ونضجه، وما يقدمه النّظار في كل مرة

(13) ص69.
(14) ص70.
(15) ص71.

من تشقيق مباحث جديدة دون مراعاة لأصول ضابطة ومناهج صارمة يقود إلى المساءلة والتشكيك في العلمية، ولكن مع ذلك لا بد من مراعاة أمر في غاية الأهمية قبل أن ندلف للقواعد والأسس، وهو أن علم القرآن علم يمتاز بالاستيعاب والطول والكثرة وذلك لطبيعته القرآنية، على خلاف باقي العلوم الشرعية، فعلوم تتعلق بحقيقته، وعلوم تتعلق بتاريخه وإسناده، وعلوم تتعلق بقراءته، وعلوم تتعلق ببيانه، وعلوم تتعلق بلغته، وعلوم تتعلق باحتجاجاته، ثم تحت كل زمام فروع، وتحت كل فرع استثناءات وقيود وعلائق.

أما القول بأن الاتساع لا يمكن تلافيه فهذا غير سديد؛ لأن التشقيق الذي وصلت إليه كتب الفن بمجموعها يقارب الأربعمئة نوع، ولو نظرنا في خيوطها الناظمة لأمكننا تقليص مكرراتها وتلافي بعيدها، ما ينتج لنا قرابة ثلاثين نوعًا قرآنيًّا ممتازًا عن البقية، يحكمه الموضوع الواحد، والهدف الواحد، فالتوليد داخل الحقل والتفريع لم يُبْنَ في البداية على منهج صارم، ولكن بعد تقويم العلم ومعايرته مرة بعد مرة من طرف المتخصصين يمكن تحاشي التمطيط ووضع حد له.

صحيح أنه توجد حركة كبيرة لتصحيح المسار، وكل مجتهد ينطلق في نظرته من قناعاته الشخصية، ما يؤثر سلبًا في الأنواع المتوافق عليها والمختلف فيها، ولكن استثمار كل تلكم الجهود، والاستمرار في البحث والتحري يقود لدوائر توافقية كبرى، ليبقى المختلف فيه متأرجحًا بين الانتماء والازدراء حتى يثبت في حقه الفصل.

ومهما كانت تطبيقات المتخصصين مختلفة، فهذا لا يدفعنا للتشكيك في العلم والتزهيد في الاجتهادات نظرًا لعدم قدرتها على وضع سياجات محكمة؛ لأنّ العلم في أطواره تخلقه لا بد أن يمر بعدة هزات عنيفة تقوّم شخصيته وتهذب كينونته -خاصة علم القرآن باعتباره علمًا تجميعيًّا مستقلًّا-، ونظيره ما يحصل من خلاف بين العلماء في التخصصات الأخرى من إلحاق الفنون الجديدة بأصل العلم أو لا، كعلم المقاصد الذي يعرف إلى الآن مدافعة في اعتباره من علم الأصول مع قدمه النّسبي.

والمطلع على كتب الفن -المعاصرة عمومًا- يدرك أن مباحثها متقاربة جدًّا، فهي تعالج المباحث المنبثقة من القرآن كأسباب النزول والنسخ والمكي والمدني والقراءات، ثم تختار بعض المباحث الأصولية كدلالة الألفاظ، وتنتقي من اللغة أطرافًا من البلاغة، وهذا التقارب الذي صار مشاعًا يوحي بالتصور الهيكلي للعلم، والتوافق المبدئي على نسبة كبيرة من جوانبه، وأما ما وصل إليه ابن عقيلة في تأليفه، فهو عمل متزيّد أراد به مضاهاة صنيع السيوطي، ويعتبر آخر ما وصلت إليه العقلية التوليدية، ولذا لم يتابعه أحد من بعده، وتوقف الرقم عند 154 نوعًا.

وإذا فرضنا جدلًا أن المتخصصين توافقت نتائجهم على عدد معتبر من العلوم القرآنية، فإن الاختلاف اليسير في البقية بحكم النظر التطبيقي الاجتهادي لا يشوّش على جوهر العلم ورتابته، أو يؤثر في علميته، خاصة إذا توجه الخلاف للعلوم المتداخلة البينية، أو الوافدة اللاشرعية.

وبالنسبة لكلام الأئمة في شأن استغراق العلم لآلاف العلوم، فمعناه بلا شكّ راجع للمعاني التفسيرية المستنبطة، والأسرار التي يتدفق بها النص القرآني، ولم يكن على بال منهم تقصّد الأنواع المستقلة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الحركة التصحيحية القائمة اليوم، هي اجتهادات مشكورة، ولكن يطبعها الاستعجال، وعدم التقصّي، وقصر النظر، ولذا بدا غالبها أعرجَ مجذومًا، خاصة المرتبطة بقواعد النشر في المجلات والملتقيات، والتي لا تزيد على عشرين صفحة، وإشكاليات العلم لا تقبل النظر السطحي النمطي، لأن منعرجاته دقيقة، ولا يكون تعاطيها المثمر إلا بالنظر العميق المطوّل.

علم بلا خدمة ممارسة معرفية إنتاجية[16]؛ إن ربط العلم بالممارسة الإنتاجية لا يستقيم إذا علمنا أن غاية العلم وثمرته تتعلق بخدمة القرآن الكريم من نواحي متعددة، فالغاية وإن كان أحد فروعها بيان النصّ وتفسيره واستخراج أحكامه وحِكمه كما صرّح الكتبة في مداخل كتبهم، فإنّ كثيرًا من الأنواع لا ترتبط بالإنتاج، بل تتعلق بالممارسة الوصفية أو التاريخية أو الأخلاقية، كما هو الشأن في علم الفقه الذي تتعدد زوايا اشتغاله؛ كطبقات الفقهاء وتاريخ المذاهب والباب الجامع وغير ذلك، وعلم الأصول الذي يعتني بكيفية الاستفادة وحال المستفيد وهكذا.

وعليه فلا يتوجه النقد إلى العلمية وعدم جدواه من خلال افتقاد الممارسة الإنتاجية، أو ضعفها وقلتها، أو حتى ضحالة المادة المعروضة في ثنايا الأنواع، لاختلاف الغاية من جهة، ولفقر غالب المدونات من الروح التنظيرية والقيام بالتقنين المرتبط بتطبيقات المفسرين، كون غالبها مقررات دراسية، محكومة بالمنهج الإداري والفصل التراكمي، وإذا أجرينا مقارنة بقيمة طرح الكتب الموسوعية التراثية مع المقررات التي ابتدأ وجودها مع مذكرات جامعة الأزهر لأدركنا الهوة بين الشأنين، والترهّل الذي لحق العلم جراء إدخاله في تعسفات ومضايق، كان الأولى أن يتحرر منها.

وعليه، فمن أدام النظر في كتب التراث، ومداخل التفاسير، تمكّن من ناصية العلم وأخذ بمجموعه، واستوى على قاعدة ضخمة من المعلومات والضوابط، على عكس ما انتهى إليه الباحث من إصابة المشتغل بالتشوش والتشتت، وقد رسمتُ في دراسةٍ خريطةَ علم القرآن، متسلسلة البنيان، متينة

(16) ص89.

الأركان، من خلال ذكر كتب التخصص المعتبرة، ثم نظمتها في مراتب ودرجات، يسلكها الطالب متدرجًا فيها من الأدنى إلى الأعلى، وهي ثلاث مراحل؛ مرحلة التأسيس، ومرحلة البناء، ومرحلة التخصّص، على أن الأولى تناسبها المختصرات، والثانية تناسبها المتوسطات، والثالثة تناسبها المطوّلات المبسوطات[17].

عدم إمكانية حضور مقررات تعليمية منضبطة للعلم[18]؛ لا يخفى أن غالب الكتابات الموجودة في الحقل لم يرد أصحابها الاستيعاب والشمول لغنى العلم ورحابته، كما أنها موجهة لفئة طلابية محددة، وهذا ما يجعل الارتباط بغياب القضية الكلية هزيل.

وقد بينا أن الفن يعاني من ضعف في البناء والتصوير، هذا مما لا نقاش فيه، ولكن يمكن تلافي جميع ما فرّع من إشكاليات جزئية مندرجة تحت الكتب التنويعية، مثل عدم قدرة الدارس على تحصيل معلومات منظمة، ومرتبة، ومتدرجة.

وإذا تأملنا في جزئية العجز المعرفي فقط، أدركنا بُعد النجاعة، وخطأ السبيل، فهل الدارس للإتقان، أو البرهان، أو الزيادة والإحسان، أو حتى إتقان البرهان، أو علوم القرآن بين الإتقان والبرهان، يخرج بلا زاد معرفي، سواء من الناحية الأفقية أو العمودية للعلم، ثم هل المحاكمة تقاس بمطبوعات وضعها أصحابها ابتداءً كمداخل وممهدات، ثم ندّعي أنها لا تفي بالغرض الأساس. نأألاب

علم علوم القرآن في مؤلفات الإيراد الجمعي[19]؛ رأى الباحث أن البدايات الكتابية غاياتها جزئية، لأنها لم تطلب التتابع التأليفي، وهذا لا يستقيم إذا استحضرنا قيمتها المعرفية، وأن وضعها يعتبر حجر الأساس لما جاء بعد من كتابات، وما تتابع المدونات في حقل الدراسات القرآنية وازديادها من القرن الثامن أو قبله إلى اليوم إلا خير دليل على ثمرة العلم وغايته الكلية، وأما الاستشهاد بكلام السيوطي في ادعائه الإحاطة والكمال، فإنه غير وجيه، لاحتياج العلم بعده للتتميم والتكميل، والتنقيح والتلقيح، كما أن السيوطي مشهور بأقواله التي يدّعي فيها توفيته الغاية من العلم، مع أن سنة التأليف لا تقف عند جهد بشري مهما بلغ من الكمال والتمام.

علم علوم القرآن قبل ظهور مؤلفات الإيراد الجمعي[20]؛ ذهب الكاتب كغيره من الباحثين إلى عدم وجود حقل علمي اسمه علم علوم القرآن كان حاضرًا قبل المؤلفات التجميعية المشهورة، والحق أن هذا يتنافى مع وجود اصطلاح علوم القرآن واستعماله منذ القرن الأول في النصوص وأسامي المؤلفات، وهنا

(17) مستويات تحصيل علوم القرآن، شبكة الألوكة.
(18) ص98.
(19) ص102.
(20) ص105.

مربط الفرس الذي تجاوزه المتخصصون -ومنهم الدكتور خليل-، حيث فرقوا بين المصطلح والمؤلفات التجميعية، على أساس أن المصطلح كان مسلوب المفهوم، أو مرادًا به المعنى الإضافي، وأن المصطلح لم يكسب صفة العلمية -إن كسبها- إلا بعد تبنّيه في المؤلفات التجميعية.

وقد بينت في رسالتي -علوم القرآن بين الاصطلاح والموضوع- بعد سبرٍ لجميع استعمالات المصطلح عبر القرون أن العلم عرف اصطلاحًا مبكرًا، وأن علوم القرآن يتجاذبه شق تفصيلي، وشق إجمالي، أما الشق التفصيلي فهو ما أريد به الشمول للقضايا النظرية والتطبيقية بما في ذلك التفسير والقراءات، وأما الشق الإجمالي فهو الماثل في الكتابات التنويعية، كما أنه لا تنافي بين الاستعمالين أو تعارض، إذ المقاربة التاريخية تثبت التجوّز والمسامحة، وجميع ما ذكره السيوطي ومن قبله أو بعده من اصطلاحات حتى بداية الكتابات الأزهرية محمول على التوسع وعدم الفصل بين الاصطلاح التاريخي والكتابة النظرية، بمعنى أن العلم نشأ مبكرًا، وعرف اصطلاحًا تواضعيًّا بين المتخصصين، ثم استمر في التطوير والازدهار إلى أن اتخذ صبغة تأليفية تجميعية، ونمطًا خاصًّا في الكتابة.

فمصطلح علوم القرآن مصطلحٌ سلفي قديم، وُجد أول مرة في عهد الصحابة والتابعين، وقد ثبتت نسبته لأبي بكر ومعاذ وابن عباس رضي الله عنهم وابن أبي ليلى وأبي العالية وعبد الله بن هانئ وغيرهم من المجاهيل في القرن الأول، وعن جمهرة من العلماء والصالحين في القرن الثاني، وكوكبة منهم كذلك في القرن الذي تلاه، نسبةٌ لا يبقى معها شك في عراقته وأصالته، ولا يجدي معها تكشيف ثانٍ.

وعليه، فإن الاستعمال الأول للمصطلح كان استعمالًا نصّيًّا، ومع بداية التأليف، انتقل إلى التواجد العنواني في المؤلفات كسنّة تطوّرية، حيث كشف التنقيب استهلال حضوره المبكّر في كتاب محمد الواقدي (ت:207) الذي أسماه: الترغيب في علم القرآن، ثم ارتفع معدّله إلى أربعة عشر عنوانًا في القرن الرابع، واستمر على ديمومته غير المنقطعة، وأن الاستعمال وإن كان أوّليًّا فإنه نابع من تفاهم الأعيان وتوافق الأقلام عليه، فوضعه بداءة كان اصطلاحيًّا.

وهذا يخالف ما زعمته الدراسات المعاصرة في أن عشرات المؤلفات المعنونة بعلوم القرآن لم تتوافق على مفهوم معين، ومثلها الاستعمالات النصوصية التي بلغت المئات، ولذا ورد الخطأ عليها من عدة جهات، ولعل المنعطف الكبير هو الانطلاق في إيجاد دلائل تتوافق مع القناعات السابقة.

ذكر الباحث أيضًا أن الروايات الشفوية هي ممهدة لولادة العلوم وليست علمًا قائمًا بنفسه، وأكتفي في التعقيب بالتساؤل، وهل علم الفقه أو التفسير لم يكن حاضرًا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه؟ ثم هل عشرات المصنفات في القرن الثالث والرابع والخامس حيث بلغ أوجها كانت

مجرد ممارسة عفوية لا تتوخى قضية كلية؟

كما استغربَ فضيلة الدكتور من وجود مصطلح علوم القرآن قبل البداية التأليفية، ومعلوم بداهة أن التأليف لاحق لابتداع العلوم، فالعلماء لا يضعون تآليفهم إلا بعد أن تذاع المعارف وتنتشر، أو تزامنها على الأقل، ولما وضع ابن الجوزي -أو غيره من العلماء التراثيين- كتابًا تجميعيًّا وأسماه بعلوم القرآن، فإنه لم يرد من قريب أو بعيد قصر إطلاق المصطلح عليه، بدليل أن النظر المفهومي -بحكم غياب التعريف- في باقي مصنفات المؤلف يدل على إرادته المعنى الشامل لكل ما تعلق بالقرآن، فالمراد بالعنونة التمثيل لا الحصر.

وعليه فكل ما تعقب به الباحث على المسألة التاريخية من نشأة وأولية وتتابع ومنعطفات وتعرجات أساسه الغلط النابع من الفهم الصحيح للمصطلح، ومثله المؤرخون للمسار العلمي، ولو التزموا القراءة بالمقاربة التي بينتها لتوافقت النتائج ولم تضطرب إلى الحد الذي تشوشت فيه، ولم يمكن بعدها الجمع بينها بأي طريقة.

علم علوم القرآن بعد مؤلفات الإيراد الجمعي[21]؛ ذكر الباحث في تأريخه -وفي غيره- قدرًا من المسائل دون نسبتها لمصادرها الأصلية والإحالة عليها، والمنهجية العلمية تفرض إرجاع المعلومة لصاحبها، خاصة إذا كانت نتائج كلية مبنية على مقدمات وتحاليل مكثفة.

المنجز التراثي في بناء علوم القرآن عرض وبيان[22]؛ استعرض المؤلف في بداية المطلب بعض المؤلفات التراثية ليؤكد أنّ ممارستها للقضايا القرآنية هي ممارسة جزئية لا كلية، وأن انطلاقها في بناء العلوم القرآنية كان من مجرد ضبط القضايا الجزئية وجعلها علومًا، ولا غرابة في ذلك؛ لأن العلم الأعلى هو الذي يقوم على قضية كلية محورية، وأما مسائله المشتتة فهي التي تشكل بمجموعها وبارتباط بعضها ببعض علمًا واحدًا متميزًا عن باقي العلوم.

بمعنى أن المسائل هي معرفة الأحوال العارضة لذات موضوع العلم، أو هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها، وعليه فمسائل علوم القرآن هي معرفة الأحوال العارضة لموضوعه، وحيث ثبت: أن موضوع علوم القرآن هو القرآن من حيثياته الكلية المتعرضة له والتي منها: التفسير والنسخ وأسباب النزول والقراءات، فإن مسائله هي معرفة هذه الأحوال العارضة له، أي: معرفة حال التفسير والنسخ وأسباب النزول وغيرها مع فروعهم. جاء في مختصر التحرير:

(21) ص118.
(22) ص159.

«ومسائل كل علم معرفة الأحوال العارضة لذات موضوع ذلك العلم، فموضوع علم الطب مثلًا: هو بدن الإنسان، لأنه يبحث فيه عن الأمراض اللاحقة له، ومسائله: هي معرفة تلك الأمراض، وموضوع علم النحو: الكلمات، فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء، ومسائله: هي معرفة الإعراب والبناء، وموضوع علم الفرائض: التركات، فإنه يبحث فيه من حيث قسمتها، ومسائله: هي معرفة حكم قسمتها، والعلم بموضوع علم ليس بداخل في حقيقة ذلك العلم كما قلنا في بدن الإنسان والكلمات والتركات»[23].

ويجدر الإنباه إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أن إطلاق الكتب التجميعية على أنواعها القرآنية بالعلمية، لا يعني بذلك أنها علوم مستقلة متحققة بالأهلية، وتجرى عليها قواعد الانتساب والتمايز، لأن قصدهم لا يخرج عن إرادة شتات ما ينضوي تحت العلم من فروع، ويشهد لهذا تنوع تسمياتهم لها، فتُسمّى مسائل، ومعارف، وعلوم، وأنواع، وقضايا، وغرائب، وفنون، وغير ذلك، وقد بنى الباحث موقفه واستنتجه على خلفية أن تلكم الكتب المشهورة استدعت المعارف وأطلقت عليها العلمية الكلية -مع افتقارها لذلك-، وهذا غير متحقق أصالة.

وعليه فما سيتوخاه في طرحه من نظرة إحلال العلوم الكلية -التي يرتضيها- محل العلوم الجزئية ليستقيم العبث، ويتحدد المسار من الكثرة الكاثرة، لا يسلم من النقد؛ لأن العلوم الكلية تعتمد في قوامها على مسائل جزئية لا كلية، ومن ثمّ تشكّل النقاط المتفرقة والعيون الموزعة متنًا علميًّا جامعًا منضبطًا، هو العلم الحقيقي.

معيار اعتبار العلم القرآني في التآليف[24]؛ تعقب الباحث على السيوطي في اعتباره صلاحية العلمية بناء على صلاحية التأليف، ذاكرًا أن القضية الكلية تمايز الجزئية كونها ميدانًا مفتوحًا للإنتاج المعرفي والنشاط التصنيفي، بخلاف الجزئية التي لا تعدو أن تكون تأليفًا وينتهي أمرها.

وهذا المقترح البديل تعتريه الضبابية والانفلات بخلاف معيار السيوطي؛ لأن العلم لا يمكن تحديد ثمرته الإنتاجية حتى نقول إن التأليف فيه مفتوح للأبد، فما من علم قرآني صح التأليف فيه إلا وأمكن جعله ميدانًا للإبداع والزيادة والنقصان، وكل مؤلف له نظرته الخاصة إزاء الموضوع المؤلَّف فيه وتطبيقاته وتنزلاته.

ولذا فيظهر أن معيار السيوطي -المفهوم من كلامه- حين اعتبر القدرة الجامعية للمسائل المتناسبة

(23) محمد الفتوحي، أبجد العلوم، 1/33.
(24) ص164، 244.

من محددات العلمية أحكم وأقوم، بمعنى أنه متى صحّ التأليف في العلم -إضافة لمحددات أخرى ضمنية- نظرًا لكثرة ما ينضوي تحته من فروع تطبيقية، كالنسخ، والغريب، والنزول، وقواعد التفسير، أمكن تشقيقه كنوع قرآني مفرد.

ومما ينبغي التنبيه له؛ أن السيوطي مثلًا لم يضع محددات العلمية، بل أشار في مستهل الإتقان إلى معيار صلاحية التأليف، ولكن حين النظر في توليده لكثير من الأنواع القرآنية، يلحظ عدم انطلاقه في العمل من التقيّد بها، ولو اعتبر ما اعتبره في المقدمة لسلِم كتابه من التنويع المتزيّد، إلا أننا لا يمكننا محاكمته بما ذكر لعدم تنصيصه على السير وفقها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نزيد تعقيبًا على كلام الباحث بفهمنا لهذا التنبيه، وذلك أنه حاكم السيوطي في ضوء معيار لم يلتزم به أصالة، ولم يبيّن أنه سيلتزم به، وهذا يخالف المنهجية العلمية، ثم تابعه في تنزيله على أساس التزامه به مع عدم معرفة فعاليته في تقليص العدد.

طريقة المؤلفات في بناء علوم القرآن وانعكاساتها السلبية على المؤلفات[25]؛ استدل الباحث على فساد الكتب التنويعية وغلط منهجها من خلال الثغرات العلمية والفراغات التي لم يحسن الكتبة سدّها، وهذا بلا شكّ نظر داخلي تعاني منه جميع العلوم، ويمكن تجاوزه من خلال استصدار موسوعات محررة، تبنى على منهجية واضحة في الاستدلال والترجيح، وتُحكم أصول الفن على وجه توصل للمقاصد المركزية التي تغيّتها المؤلفات، ورامت لتحقيقها.

وكما لا يخفى أن تركيز الباحث على المؤلفات الأولى في باب الكتابة التجميعية قصور؛ لأنها بقدر ما تكون مسددة في نظر أصحابها، تكون ناقصة في نظر الطبقة التي تليها، فالعلم ينشأ صغيرًا، ثم يكبر ويتهذب مع مرور الوقت، ولذا اقتصار الحديث عنها في كل مرة مع إغفال كثير من الدراسات الجادة التي قاربها مؤلفوها في العصر الحديث وفق مسبار دقيق يعتبر كيلًا مختلًّا.

وبالنسبة لإمكانية الاستغناء عن العلمية بدعوى أن الناظر في العلم يَسَعه ما كتب من دراسات مستقلة دون حاجة للرجوع إلى الكتب التنويعية والتشاغل بها محلُّ نظر أيضًا؛ لأنّ علم القرآن يشمل الدراسات التفصيلية والدارسات الإجمالية على حدّ سواء، وما الكتب التنويعية إلا طريقة أراد بها أصحابها الواضعون جمع شتات العلوم المتفرقة حتى تنضبط تحت مظلة واحدة جامعة، ويؤكد هذا التقرير تصريح كل من الزركشي والبلقيني والسيوطي في مقدمات كتبهم بالقول أن المتقدمين لم يؤلفوا كتابًا في أنواع علوم القرآن، ولم يقولوا كتابًا في علوم القرآن؛ لأن علم القرآن لا يقتصر على المباحث

(25) ص171.

الجزئية الإجمالية التي أرادوا بتنظيمها محاولة تسييج الفن وغربلته.

ولو استصحبنا قياس الباحث، ونظرنا من خلاله إلى مختلف العلوم، لأمكننا تجريد باقي العلوم الشرعية من أصولها الكبرى، فنقول عن أصول الفقه مثلًا؛ يمكننا النظر في كتب الدلالة، وكتب الإجماع، وكتب القياس، وكتب الاجتهاد والطبقات، ونستغني عن علم أصول الفقه.

إن الحقيقة التي تلوح لنا في الأفق بعد استظهار تاريخ العلم ومصطلحه ومصنفاته، أن الكتبة الأوائل شقوا طريقًا جديدًا في علم القرآن بابتكارهم طريقة التنويع، إلا أنّ من جاء بعدهم لم يفحص المادة المتوارثة، بل قبلها على علاتها، وسلّم بأصولها وفروعها، خاصة مع مطلع القرن العاشر، ولم يزل العلم في محاضنه يعاني من الإهمال والسطحية حتى استعاد أنفاسه في الدراسات الجامعية، وانتعش مرة أخرى، إلا أنه عرِف مغايرة كلية في المفهوم، والمنهج، وخرج عن المعهود الأول، والتصق بالمقررات التدريسية، ولذا لم يتبلور ويتطور، أو يلحقه النضج المعرفي الذي يصيب العلوم بعد الاشتغال عليها بقرون، والأسف أن التقيّد الذي التزموا به، لم يخدم العلم من الناحية التنويعية، ولا التفصيلية في كثير من الأحايين، بل تراجع عن المستوى الذي انطلق منه، وظل ينحصر عوض أن يتمدّد.

ولذا فالحديث عن الضعف راجع لأسباب تاريخية ومفهومية وحتى سياسية، ولا علاقة للاضطراب الحاصل بضعف انبنائها أو اشتغالها على قضايا جزئية أو عجزها عن إقامة نظر منضبط.

تكلم الباحث أيضا في نهاية المبحث عن تقسيم البلقيني لعلوم القرآن واكتفى به، مع العلم أنه توجد عدة تقسيمات تراثية لعلوم القرآن سبقت البلقيني، كتقسيم الحاكم الجشمي، والراغب الأصفهاني، ومحمد الغزالي، ومحمد بن النقيب، وسليمان الطوفي، والشاطبي، وغيرهم، وهي تقسيمات متفاوتة القيمة، وتظهر المحاولة التصنيفية المبكرة لعلوم القرآن والاهتمام بلملمته وجعله منضبطًا إلى قدر ما، ولذا فالنظر السريع في مسار العلم وتطوره دون المسح الشامل لاجتهادات المتخصصين في ثنايا مصنفاتهم يعتبر قصورًا منهجيًّا، كما أنه يفضي إلى وهن النتائج وخورها، كالقول مثلًا[26] إن المحاولات المعاصرة لتصنيف القضايا القرآنية الجزئية من خلال بناء الموضوعات الكبرى ربما يرجع سببه لوجود امتداد تراثي للقيام بمثل التصنيف، وهو نهج البلقيني.

تصنيف القضايا القرآنية الجزئية مناقشة وتقويم[27]؛ بعدما سرد الدكتور ثلة من التقسيمات المعاصرة -مفرقًا بين مسلكين أساسيين في التقسيم، وهو مسلك ضبط الموضوعات، ومسلك ضبط

(26) ص217.

(27) ص215.

الوظائف الرئيسة- انتقدها جملةً وتفصيلًا، وبغض النظر عن التفريق الذي انتهجه في العمل؛ إذ هو نظر شخصي بحت لم تصرح به جلّ الكتب ولم تلتزم به في التأسيس، وقد صرح الباحث بذلك قبلها حين قال: «لاحظنا عدم عناية جل من أنتجوها بذكر المنهجية المتبعة لديهم في بناء التصنيفات»[28]-، نلاحظ أن النقد المطروح، ارتكز فيه على القضية الكلية ومسار اشتغال علوم القرآن بالقضايا الجزئية، ولذا لم يعتبر جميع الاجتهادات ويثمّنها ناظرًا إليها بمنظار الهدف الذي أحرزته، والقاسم المشترك الذي توصلت إليه، وقد بينا قبل غلط المستند الذي بنى دراسته عليه وعدم صلاحيته.

وأما حديثه عن الخلاف الكبير الذي اتسمت به التقسيمات ومرونتها الضابطية لدرجة يستحيل معها البتّ في الأمر، فالسبب راجع في تقديري لعدم الإحاطة الشاملة بمنعرجات الفن من قبل المقسّمين، والاستعجال في إعطاء نماذج تقريبية لم تؤسس وفق عمل تراكمي تتابعي، والاندفاع في التحرير من غير الوقوف على مشكلات الفن وأعطابه، ما جعل الميز في غاية الصعوبة، وظل البناء عرضة للخلاف والاتساع، والأصل أن يجرى العمل وفق استقراء موسع، ويستحسن أن يكون ذلك في نطاق اشتراكي جماعي، ينطلق فيه من قاعدة محررة مبنية على أسس جادة، ثم بعد الاتفاق على المخرج النهائي ولو كان نسبيا بصفة راجحة لا قطعية؛ لأن الأنظار محفوفة بالاجتهاد والتقدير التطبيقي، تعمم النتائج وتعتمد في المقررات ومراكز البحث، لتؤول التشقيقات المولدة والتنظيمات العشوائية إلى الزوال، أو يوضع لها حد على الأقل، وتتهذب الساحة القرآنية من الأطروحات السريعة والحلول المؤقتة.

بناء علوم القرآن خطواته وكيفياته[29]؛ مهد الباحث في ضوء تأسيسه لبناء علوم القرآن بمهاد نظري حول الممارسات الخاصة بكتاب الله، وذكر أن التتابع التأليفي والتمدد التطبيقي هو ما يميز العلم الكلي عن القضايا الجزئية، وأن وجوه الخدمة الخاصة بالممارسات هي القضايا الكلية التي تشكل علومًا قرآنية، ثم بين أن تحرير الممارسات ليس أمرًا سهلًا، وتكتنفه خلافات، ولكن لا تبلغ درجة النزاع في القضايا الجزئية، وليس الأمر على ذلك النحو.

بداية، إنّ ما طرحه الباحث من الممارسة، لا يخرج هو الآخر عن مجال الاجتهاد والتقدير المتفاوت، وعليه فما انتقده سابقًا من المحاولات التراثية والمعاصرة يَرِد عليه مثلها أيضا، بمعنى أن الضوابط التي انبرى لتأسيسها تبقى ظنية غير قطعية مهما بلغت من النضج، ولا يمكن بحال التخلّص من توجيه سهام توهينها، وإذا سلمنا جدلًا بقوة الضابط وخرجنا من دائرة النزاع بين المتخصصين، وسلمنا بالمبدأ

(28) ص199.
(29) ص239.

الذي نص عليه، واعتبرناه قيدًا مؤسسيًّا ومحددًا فاصلًا لقبول أي علم قرآني والقناعة به، فإن التنزيل وفقه الممارسة سيبقى معتركًا فسيحًا بين الأنظار.

أحببتُ أن أشير فقط إلى هذه المسألة في البداية حتى نضع البديل في سياقه العام، وحتى لا يرتفع عن النقد أو التقويم مهما تماسك واستحكم، ولنعلم أنّ كل ما قوّض به الباحث علمية علم القرآن بداعي غياب الجودة التنسيقية، وضعف النظر الحاصل وتبدّد الأقوال، فإن المقترح الذي تفضَّل به في اعتبار بعض العلوم القرآنية علومًا كلية هو تحصيل فكر تقديري، ولا سبيل للقطع به أيضًا.

هذا أولًا، أما بالنسبة للمعيار الفاصل الذي توصل إليه في منجزه واختطه بعد نظر طويل[30]؛ فقد تردد في الفصل فيه بشكل جازم، وتكلم في بيانه من عدة اعتبارات، فتكلم عن ضابط الممارسة التطبيقية، والممارسة الخاصة بالقرآن، والامتداد التأليفي، وشرحه بشكل متقطع، بل ومعقد لا يمكن فهمه وإدراك مرماه إلا بصعوبة بالغة، فضلًا عن توظيفه وجعله ميزانًا إجرائيًّا.

ثم إن القضية الكلية التي ادعى خلوّها من علم القرآن، وأراد أن يتوصل إليها بعد المشوار الطويل هي موجودة أصالة فيه ومبثوثة في ساحاته.

فعلم التفسير مثلًا يمثل أهم العلوم القرآنية وجودًا ومكانةً، والعلماء ألفوا فيه وعرفوه وأحاطوا بمداخله ومخارجه، وهو علم يشتغل بمسار معلوم، ولا يمكن نفي العلمية عنه، ومثله علم القراءات؛ إذ يضاهي بوجوده وتأسيسه ونشأته وتمدده علم التفسير، وقس على ذلك.

وعلوم القرآن كعلم جامع، كما سبقت الإشارة إليه، يحوي في نظامه علومًا تفصيلية، وعلومًا إجمالية، فهما جناحاه المتقابلان في هيكله العام.

أما العلوم الإجمالية فهي علوم جزئية، وأمّا التفصيلية التي تقبل التفريع فهي قضايا كلية، والكلّ يشكل بمجموعه العلم الحاضن المعروف بعلوم القرآن.

---

(30) لما تكلم في ص248 عن بعض التنبيهات ساق كلام ابن عاشور المشهور في عدّ علم التفسير علم تسامح، ومما لم يتوقف عنده وهو جدير بالتأمل قوله: «وقضايا هذا العلم ليست بقضايا يبرهن عليها، فما هي بكلية، بل هي تصورات»، حيث ذكر ابن عاشور قيدًا مهمًّا في تمييز القضية الكلية عن التصورات والقضايا الجزئية، وهو **البرهان**، فمتى تحقق العلم بالبرهنة على مسائله استأهل لقب العلمية، وإلا بقي في رتبة التصورات، ومعلوم أن علوم القرآن على وجوده الحالي اليوم أو على تواجده التراثي عرف بالبرهنة لمسائله، والاستدلال لها، كما أن النظر في كثير من قضاياه اتّسم بعين التأصيل، وعليه؛ فمفهوم كلامه يؤكد علمية علوم القرآن، ويتصادم بشكل مباشر مع طرح الباحث في كتابه.

وأنوه في هذا السياق إلى أن ابن عاشور عدّ علم التفسير علمًا في كتابه (أليس الصبح بقريب؟) حيث قال: «ما كنت أرى التفسير يعدّ علمًا، إلا لو كان شرح الشعر يعد علمًا، ولكني لما رأيت التفسير معدودًا في **مقدمة العلوم**، لأنه **منبع** العلوم الشرعية، ورأيت لأسباب تأخره **أثرًا قويًّا** في تأخر كثير من العلوم الإسلامية، خصوصًا الفقه والنحو واللغة، **أحببتُ** أن أتابعهم في عدِّه علمًا» ص327.

وهنا تظهر صلاحية التقرير، ومناسبته لتوجه العلم بشكل طردي، ونجاعته في احتواء الفنّ أحسن من طرح الباحث المتمثل في تجريد الفنّ من العلم الإجمالي بداعي خلوه من القضايا الكلية، ثم محاولة البناء ثانيا بالقضايا الكلية فقط والتي هي موجودة بالسبق الأول، ثم إعادة جمع الأنواع الجزئية ضمن مسار اشتغال بحثي خاص بجانب العلوم القرآنية، يكون كمدخل عام، كالقضايا الخاصة بتاريخ القرآن وجمعه وتدوينه؛ نظرًا لأهمية الإحاطة بها لكل مشتغل بالقرآن أيًّا كانت زاوية اشتغاله.

ضبط تفريع العلوم القرآنية وضبط اتساعها[31]، تصوّر الباحث أن ضبط الممارسة المعرفية سينهي الجدل القائم، خلافًا للمقاربات التراثية وحتى المعاصرة، والأمر خلاف ما توقّع، فإن بعض الدراسات الحديثة قد توصلت لضبط التفريع المتزيد بمحددات بارزة، ووضعت قاعدة محصلة من نتاج الساحة، تم بواسطتها السيطرة على فوضى التشقيق، وأرجعت العلوم لعدد محدود، خاصة الدراسات المؤخرة، فقد تقاربت نتائجها بشكل بيّن، وهذا ملحظ ينبغي التفكير فيه. ثم إن في استدلاله بقولهم: «علوم القرآن لا حصر لها» نظر، فإن مقصودهم بذلك راجع لما اندرج تحته من معانٍ تفسيرية، ولطائف بلاغية، ونكات تدبرية، وليس المقصود به قطعًا الأنواع المؤلَّف فيها. ولو تأملنا صنيع السيوطي عند عقد مقارنة سريعة بين «التحبير» المتقدم و«الإتقان» المتأخر، أدركنا النقلة الاجتهادية في حسن النظم والانتقاء، فإنه زاد عددًا من الأنواع المهمة، كما دمج فيما بينها، وقلّص النوعية من مئة ونيف نوعًا إلى ثمانين نوعًا عوض أن يزيد تماشيًا مع اتساع مصادره وعلومه، وهذا ما يدلّ صراحة على محاولته المبكرة في وضع حدّ للتفريع، ولو التزم فقط بما صرح به في مقدمة الإتقان من صلاحية التأليف -كأحد الضوابط التفريقية- لكان كتابه في غاية السداد.

العلم لا يوجد قبل التدوين وما شققه الأوائل في بدايات الإسلام فهو الممارسات النظرية؛ وذلك لأن العلوم هي الأطر الخادمة للممارسات[32]؛ وهذا محل نظر، وهو من أثر الالتزام برأي معين، ثم طرده على جميع الأفكار التي تخالفه وبالإمكان أن تضعفه، ووجه ذلك أنّ العلوم إنما تُعرف بوجودها الفعلي، وممارساتها النظرية، ومصطلحاتها التداولية، بعيدًا عن لحظ الواقع التقنيني، ولا يعني بالضرورة أن إثبات الأولية بزمن التداول له علاقة بالتبرير لتفوق الأوائل، وريادتهم في السبق والوضع. وعليه؛ فلا يمكن والحال كما ذكر، أن ننفي علم التفسير مثلًا أو الفقه أو الحديث عن الصحابة رضوان الله عليهم، ونقول إن وجود تلكم العلوم كان مجرد ممارسة لا ترقى لدرجة العلمية، من أجل أن نثبت صحة

(31) ص244.
(32) ص250.

فكرة القضية الكلية التي تُعرف بوجوه الخدمة الخاصة بالممارسات.

القضايا القرآنية الكلية: تصنيف القضايا وأنماطها[33]؛ توصل الباحث من قبل في ضابط الممارسة أنها جهد تطبيقي قابل لدوام التتابع والامتداد التطبيقي، وفي هذا العنصر توصل إلى وجود نمطين متعلقين بالممارسة المعرفية، وهما تقنين مزاولة الممارسة والتقعيد لكيفيات القيام بها على نحو صحيح، وصناعة الوعي بالواقع التطبيقي القائم للممارسة، وفي ضوء ذلك صنف القضايا الكلية للعلوم القرآنية. وكما يظهر، فإنّ الخلاصة التي استظهرها تعاني من عدة إشكالات، وأول ذلك غموض معنى الممارسة وصعوبة التحكم في المقدار الذي ينتقل به العلم من المعرفة إلى الممارسة، ويظهر ذلك بجلاء حين إرادته تحديد معنى الممارسة التفسيرية فيما بعد.

كيفية اعتبار الممارسة قرآنية خالصة، ووضع حدّ للعلوم الوافدة والمتداخلة، وتهذيب ساحة البحث من الدخيل عليها، وبالرغم من قيمة هذه الجزئية وأهميتها في تحديد المعارف وضبطها وترشيدها للاستفادة منها في العلم القرآني الجامع، فإن الباحث لم يثور محل النزاع فيها، ويبرز الآلية الصحيحة لتجاوز البينيّة، مع أنه لما تناول الوضع التراثي والحالي لعلوم القرآن نقده من حيثية الاتصال والانفصال بباقي العلوم، وأظهر ضعف جميع المخرجات والحلول المقترحة.

وأكثر ما يشوش على رتابة الممارسة، هو تناقضها بين التقعيدين اللذين ذكرهما، فمن جهة ذكر قيامها على التطبيق والتمدد والقابلية المطلقة، ثم من جهة أخرى لما فصل في معاقد اشتغالها أدخل النمط المرتبط بصناعة الوعي، والمتمثلة محاوره في تاريخ الممارسة، ومؤلفاتها، وثمرتها، ومدارس الممارسين ومناهجهم وأسباب اختلافهم، وأخيرًا رجال الممارسة، وكما يظهر من طبيعة المحاور المذكورة، فإن غالب موادّها وصفية نظرية، لا ارتباط لها بالتطبيق إلا كجهة منفكة عنه، كما أنها مسدودة الأفق وشحيحة التفريع؛ وبالتالي لا يصلح عدّها نمطًا منضويًا تحت أصل الممارسة -كما عرّفها-، اللهم إلا أن تكون مدخلًا تمهيديًّا لا غير، أو جزئية تحت علمٍ ناظِم، والغريب أنه لما نصّ على قيد الممارسة من جهة صناعة الوعي، ألحق بواسطتها لصلب العلم ما يمكن تلافيه وتجاوزه، وبالمقابل؛ أخرج كثيرًا من العلوم المشهورة التي لها صلة مباشرة بالقرآن الكريم، بل هي منبثقة منه وصادرة من رحمه، ولا يمكن إلحاقها بأي من العلوم المتداولة، لاختصاص نسبتها بعلوم القرآن، وذلك كجمع القرآن، وتدوينه، وفضائله، وآدابه، وغير ذلك من العلوم.

(33) ص251.

القضايا القرآنية الكلية، بناء المقررات التعليمية للقضايا[34]؛ دعا الكاتب في هذه الجزئية إلى بناء مقررات تدريسية، وإن دعوته لاستصدار المقررات التعليمية يتعارض مع ما انتقد به سالفًا الوضع القائم في علوم القرآن، وذلك لما طلب إلغاء العلم التجميعي على خلفية أن الناظر في العلم يمكن أن يتوجه مباشرة للقضايا الكلية ويتفقه من نضوجها وتعمقها، دون حاجة الرجوع لما هو مبثوث في المؤلفات التنويعية.

أضف على ذلك، أن المقررات التي اشتغل على بيانها وأضفى القابلية عليها لم يذكر حجمها ومقدار ضخامتها، فإن تحرير قضايا كلية تعنى بالممارسة القرآنية من جهة صناعة الوعي وتقنين الممارسة على نحوٍ منضبط يبني الملكات ويخرّج المتخصصين يستلزم عشرات المجلدات، وهذا المشغل يحول عن المطلوب، ويعجز الراغب ويرهقه لمشقة المرغوب.

الممارسة المعرفية الخاصة بالقرآن الكريم ضبط وتحرير[35]؛ أشار في هذا المطلب إلى حاصل ما توصل إليه من علوم قرآنية، ولكن؛ لم يعرف العلم بما أنه ضبط مضامينه، وأغفل عددًا كبيرًا من العلوم القرآنية، وأهمل قضية الترتيب والتناسب بين الحصاد لحسن بنائه في الهيكل العام، كما أنه في ظل تقريره لتحويل بعض العلوم التجزيئية لمسار بجانب العلوم القرآنية، فإن ذلك لا يشكل حرجًا إذا أبقينا العلم التجزيئي قائمًا في الساحة اليوم، ومستمرًا مع التنقيح والتحرير عوض أن نلغيه، بل سيسلم من التعارض مع العلوم الكلية المعتنية بالممارسات التقنينية والصناعة التوعوية المشتغلة في جهتها، هذا، ومما يلحظ على طريقة انتقائه للعلوم الكلية وكيفية اختبارها بالممارسة أنها في غاية الانفلات وعدم الضبط، إذ تتصف بالميوعة والتقدير، ما يسبب التفاوت الاجتهادي الكبير في تنزيلها والإحاطة بها.

خاتمة:

بعد مدارستنا لكتاب الدكتور خليل محمود اليماني، والنظر في جنباته وصفحاته، توصلنا لعدم نجاعة طرحه المتمثل في تجريد علوم القرآن من العلمية والتخلص النهائي من مباحثه التنويعية لافتقاده أساسًا للقضية الكلية، كما تبين لنا ضعف البديل الذي تقدم به، وهو إحلال العلوم الكلية المفردة التي لها قضايا محددة وتتكامل فيما بينها محل القائم اليوم في الدرس الكتابي.

(34) ص276.

(35) ص302.

لا شكّ أن المعالجة التي بثها الباحث في كتابه الحافل -على مخالفتي لها في قاعدة العمل والنتائج- قد وفقت في كثير من الأحايين في فلسفة العلم وتحليل قضاياه، كما أنها اتسمت بالعمق والنفس الطويل، وهو ما نفقده اليوم في الساحة القرآنية للأسف، فغالب الدراسات طابعها الاستعجال، وهزالة المادة المعروضة، وهذا ما أوصل العلم إلى الدائرة الضيقة التي أضحى يلاحظها أي متبصر بواقع الفنون ومشكلاتها.

ولذا فإن الكتاب على العموم إنتاج رصين، والإفادة من نظراته التجريدية ضرب لازب، ويتعين على الناظر في حركة العلم أن يساويه في تعميق الطرح وحسن التقسيم وجودة الصياغة، وكذا في شموليته وضبطه المتدرج بطريقة متناغمة، مثل ما نلحظ أثناء معالجته للإشكالات الرئيسية، حيث سلط الضوء ابتداءً على دلالة المصطلح ثم انتقل إلى الصياغة ثم إلى ثمرة العلم مرورًا بموضوع الاشتغال وحدود المباحث وغياب السياج المنهجي، وصولًا إلى افتقاد خدمة الممارسة المعرفية وعدم إمكانية حضور مقررات تعليمية.

في الأخير أدعو المهتمين بتجديد علوم القرآن بذل الوسع أكثر وبصفة جماعية، لتحرير أهم المعاقد المركزية، والاستفادة من جميع الكتابات الموزونة والدقيقة، وذلك حتى يخطو العلم لمرحلة الاستقرار، ويتجاوز مرحلة التيه التي دامت لقرون.

والحديث حقيقة عن مسألة التجديد يحتاج إلى دراسات مطولة وجادة، وقد صار ذلك متطلبًا عصريًّا لا مناص منه، ولا بأس أن أشير إلى أهم ما ظهر لي من مقترحات بحثية في سبيل النهوض بعلم القرآن وآفاق تطويره:

- ملامسة أهم معاقل العلم ومعاقده التي بني عليها أثناء التجديد، فالتفريق بين الأصل والفرع والحاشية والمكمل ضرورة لازمة لحسن النقد والتأسيس.
- إعادة قراءة المنجز التراثي وضبط المصطلحات العائمة عبر امتداد القرون؛ ثم محاولة البناء عليها، بشرط أن تكون القراءة قد أخذت حظها من التقليب وطول النظر.
- الاشتغال بتحرير التطبيقات من خلال بطون التفسير، وكثرة إيراد الأمثلة والشواهد للتدليل لها والاستدلال بها، مع العناية بالفهم الصحيح لسياقات الاستعمال.
- تشبيك العلاقة بين التأصيلات والتطبيقات ليتم التلاقي بينهما في زاوية البناء المنهجي والعلمي.
- اعتماد ما توصلت إليه بعض القراءات الجادة من نتائج بحثية ومواصلة السير في مسارها، وتتميم طموحاتها.

- البعد عن السطحية، والجرأة على تقديم الحلول، وتكثيف اللقاءات بين المتخصصين للتقصي في المستجدات.

المراجع:

1. نبيل صابري، مستويات تحصيل علوم القرآن، شبكة الألوكة، 2021م، https://rb.gy/8va2x5
2. محمد الفتوحي، أبجد العلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م.
3. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ط1، 1984م.
4. محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب، دار الملتقى، سوريا، 2010م.

Arabic reference

1. Nabīl Ṣābirī, mustawayāt taḥṣīl ʿulūm al-Qur'ān, Shabakah al-Alūkah, 2021m, https://rb.gy/8va2x5
2. Muḥammad al-Futūḥī, Abjad al-ʿUlūm, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, St1, 2002.
3. Muḥammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr, al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, al-Dār al-Tūnisīyah, Tūnis, St1, 1984.
4. Muḥammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr, Alīs al-ṣubḥ bi-qarīb, Dār al-Multaqá, Sūriyā, 2010.